تقييم نموذج تربية الأطفال في وضعية إعاقة في المغرب

نحو تربية دامجة (تقرير موضوعي)*

د. عبد العزيز العلوي الأمراني **

صدر عن الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، التابعة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بالمغرب، تقرير بعنوان: تقييم نموذج تربية الأطفال في وضعية إعاقة في المغرب - نحو تربية دامجة في ماي ٢٠١٩. وهو تقرير موضوعي، يقع في (٧٩) صفحة موزعة بين تقديم وستة فصول وخلاصة عامة، بالإضافة إلى قائمة بالمراجع والملحقات. يستهل تقديم التقرير بالتأكيد على تعهدات المغرب، والتزاماته الدولية والوطنية بحماية حقوق الأطفال في وضعية إعاقة والارتقاء بها وخاصة في المجال التربوي، من خلال العمل على وضع آليات وبنيات تربوية دامجة تمكن هذه الفئة من المشاركة الكاملة والمتساوية في المنظومة التعليمية؛ انسجاماً مع دستور المملكة عام ٢٠١١، والرؤية الإستراتيجية لإصلاح التعليم ٢٠١٥ - ٢٠٣٠. ويتلخص الهدف الرئيس للتقرير في تقديم قراءة تقييمية للنماذج والتجارب المعتمدة في مجال تربية الأطفال ذوي الإعاقة في المغرب. والعمل على إعداد وتقاسم رؤية واضحة ومشاركة للتربية الدامجة، انطلاقاً من مرجعية تربوية قائمة على الإنصاف والمساواة في الحقوق التربوية لجميع الأطفال، ترصد الممارسات التربوية في هذا المجال وتحللها؛ بغية بلورة إستراتيجية حقيقية للتربية الدامجة للأطفال في وضعية إعاقة. ومن هذا المنطلق، فإن التقرير يعد تقييماً تشخيصياً استشرافياً يفحص النصوص التشريعية المنظمة من جهة أولى، ويحلل العمل الميداني عبر دراسة وتقييم آثار النماذج والتجارب التربوية المنجزة من أجل تقديم مساهمة تسترشد بها السياسات العمومية في قطاع التربية والتعليم بالمملكة المغربية.

* الصادر عن الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي التابعة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والمنشور بتاريخ ٢١ من مايو ٢٠١٩، بشراكة مع منظمة اليونيسيف
** أستاذ التعليم العالي - مؤهل في علوم التربية - المدرسة العليا للأساتذة - جامعة المولى إسماعيل، مكناس.

وقد جاءت فصول التقرير على الشكل الآتي:

الفصل الأول. المداخل المنهجية:

يعرض هذا الفصل من التقرير المقاربة المنهجية المعتمدة في إعدادهِ. والتي تجمع بين الدراسة الوثائقية والاستكشاف الميداني لمساءلة التربية الدامجة بالمغرب، عبر تحليل ثلاثي الأبعاد والمستويات:

- **المستوى الدولي:** يعتمد تحليلاً ومقارنة من خلال عرض لبعض التجارب الدولية في مجال التربية الدامجة، وخاصة على مستوى الممارسات، والبرامج التربوية، والطرائق البيداغوجية، ومصادر التمويل الممكنة وغيرها.

- **المستوى الوطني:** يقوم على تحليل الوثائق المتعلقة بالتربية الدامجة في المغرب، بغية تقييم موضوعي لتطور السياسات العمومية في مجال تربية الأطفال في وضعية إعاقة.

- **المستوى الجهوي:** ينطلق من تحليل موسّع للتجارب الميدانية، والتي أنجزت في عموم المملكة. وهي: جهة الرباط سلا القنيطرة، وجهة طنجة تطوان الحسيمة، وجهة سوس ماسة، والجهة الشرقية.

إن الاختيار المنهجي الذي تبناه التقرير لمقاربة مختلف أبعاد تربية الأطفال في وضعية إعاقة بالمغرب، يتأسس على الطبيعة التقييمية والتقويمية للتقرير. وذلك انطلاقاً من الاعتبارات التالية:

- **أولاً:** صياغة إطار مفاهيمي مرجعي ومشترك للتربية الدامجة. يمكن من توفير شبكة تحليل مشتركة للتربية الدامجة، وتوحيد المصطلحات والمفاهيم اللغوية المعتمدة في هذا المجال.

- **ثانياً:** المقارنة الدولية في مجال تربية الأطفال في وضعية إعاقة؛ مما يمكن من توفير خبرات متنوعة ومتعددة المشارب والمرجعيات.

- **ثالثاً:** تحليل السياسات العمومية والبرامج المتعلقة بتربية الأطفال في وضعية إعاقة، من خلال فحص ودراسة النصوص التشريعية، والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب.

- **رابعاً:** رصد التجارب الميدانية، من خلال تتبع جهود المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية في مجال تربية وتعليم الأطفال في وضعية إعاقة.

- **خامساً:** وضع إستراتيجيات أفضل لتربية هذه الفئة من الأطفال، عبر بناء تصور ونموذج وطني خاص للتربية الدامجة.

الفصل الثاني. صياغة الإطار المفاهيمي : التربية الدامجة

يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل تطور مفهوم "الدمج" (inclusion)، الذي أصبح يفرض نفسه في التداول العام، ليحل محل مفهوم الإدماج (intégration)، الذي لم يعد يواكب التحولات والتطورات الخاصة بالمكانة التي أصبحت للأطفال في وضعية إعاقة داخل المجتمع. خاصة أن مفهوم الدمج يستحضر المبادئ والقيم التي تحيل إلى فلسفة مجتمع دامج، وإلى فلسفة حقوق الإنسان. على الرغم من أن الكثيرين يعتقدون أن الدمج تطور طبيعي للإدماج؛ حيث يعني مزيداً من الإدماج أو الإدماج بشكل أفضل. وقد ارتبط هذا التطور بدول إسكندنافيا مع بداية السبعينيات من القرن الماضي، ثم انتشر بسرعة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. ويحيل مفهوم الدمج إلى معنى أساسي، وهو الإدماج (mainstreaming) الذي يعني في السياق التربوي أن الأطفال في وضعية إعاقة يجب أن يعطوا تكويناً يستجيب لحاجاتهم، ولكن في وسط يكون طبيعياً قدر الإمكان.

إن المدارس الدامجة (les écoles inclusive) لا تقف عند محاولة مساعدة الأطفال في وضعية إعاقة بشكل خاص، بل تحاول أن تأخذ بعين الاعتبار حاجات جميع الأطفال، وأن تكيف التعليم تبعاً لذلك. حيث يتمدرس الجزء الأكبر منهم في مدارس، وفصول دراسية عادية، باستثناء الذين يعانون من إعاقات حادة. وهناك من البلدان من اتجهت نحو فكرة ومبدأ الدمج الكلي أو الكامل، وإغلاق المدارس المتخصصة (Full inclusion) مثل إيطاليا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية. انطلاقاً من أن مفهوم الدمج، يعكس انتقالاً كبيراً من المقاربة البيولوجية / الطبية للفرد في وضعية إعاقة؛ حيث يعتبر العجز السبب المفسر للإعاقة، إلى مقاربة اجتماعية أساسها الحق، ومساءلة الكيفية والطريقة اللتين يتصور بهما المجتمع ومؤسساته الإعاقة.

الفصل الثالث: المقارنة الدولية

يتناول هذا الفصل دراسة مقارنة لأهم التجارب والنماذج الدولية في مجال تربية الأطفال في وضعية إعاقة؛ وذلك بغية الاستعانة بها في تقييم السياسات العمومية المغربية في هذا الجانب، سواء على مستوى التخطيط والتدبير، أو على مستوى التكلفة المالية. مع العلم أنه يستحيل على كل نظام تربوي في العالم أن يستغني عن التفكير في التربية الدامجة باعتبارها النموذج الجديد لمعالجة التنوع داخل فضاء المؤسسات التربوية والمجتمع عموماً. مع ضرورة التأكيد على أنه لا

يوجد نموذج تربوي مثالي يمكن استنساخه، أو نموذج وحيد قابل للتطبيق في سياقات مختلفة. وعلى العموم، يمكن التمييز على المستوى الدولي بين أربع مجموعات، هي كالآتي:

- **المجموعة الأولى** من البلدان التي تعطي الأسبقية للمسار الوحيد (one track approach) حيث تخلت عن المقاربة التقليدية، والقائمة على تصنيف الأطفال في وضعية إعاقة إلى فئات، وتبنت مقاربة اجتماعية. كما عملت على تطبيق نظام شامل للرعاية، عبر إلغاء الأقسام المتباينة، والمدارس الخاصة. وهي: السويد، وإيطاليا، ومؤخراً نجد دولاً مثل: البرتغال وإسبانيا واليونان والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وبعض البلدان النامية كالبرازيل .

- **المجموعة الثانية**، وتضم بلداناً تعتمد على مسارين تربويين متميزين (two track approach) نظام تربوي متخصص بهذه الفئة من الأطفال، إلى جانب النظام التربوي العادي. ومن بين هذه البلدان نشير إلى كل من ألمانيا، وهولندا، وسويسرا.

- **المجموعة الثالثة**، وهي بلدان تعتمد مقاربة متعددة المسارات (Multi track approach): حيث تعتمد مقاربة مختلفة مع تطبيق بعض المرونة في الممارسات . ومن بين هذه البلدان نجد فرنسا، وإنجلترا، والنمسا، وفنلندا، وأيرلندا، وبولونيا.

- **المجموعة الرابعة**، وهي بلدان ما يزال نموذجها التربوي في طور البناء، حيث لم تبدأ في الاهتمام بالتربية الدامجة إلا في وقت قصير نظراً إلى الأسباب وعراقيل تاريخية مرتبطة بطبيعة النظام السياسي، والثقافي، والاجتماعي السائد. ونذكر منها - على سبيل المثال- ليتوانيا واليابان.

إن المقارنة الدولية، تقودنا - في النهاية - إلى التمييز بين مقاربتين في شأن التربية الدامجة. وهما: المقاربة النسقية التي تنظر إلى الإعاقة باعتبارها شكلاً من أشكال التنوع والحياة. وهو ما يجعلها تعتمد نظاماً تربوياً يستوعب الجميع دون إقصاء ولا تمييز. ثم نجد مقاربة محافظة تدعو إلى ضرورة التطبيق مع الإعاقة. وهو ما يفرض على النظام التربوي الخاص تعويضه وتجاوز مستوى القصور والنقص؛ بغية تحقيق التكيف المنشود للأطفال في وضعية إعاقة.

أما على مستوى الإنفاق والتكلفة المالية الخاصة بتمويل برامج التربية الدامجة، فيذكر التقرير أن هناك اختلافاً كبيراً بين بلدان العالم. بين اتجاه يعتبر التربية الدامجة مكلفة جداً مقارنة بالأنظمة التربوية الخاصة، واتجاه يرى عكس ذلك؛ حيث إن إقصاء الأطفال في وضعية إعاقة من التربية الدامجة مكلف أكثر على المدى المتوسط. مع العلم أن المنظمات غير الحكومية

تبقى هي المصدر الأول والرئيس لتمويل هذا النوع من البرامج التربوية مقارنة مع الحكومات الوطنية.

الفصل الرابع: تحليل السياسات والبرامج المتعلقة بتربية الأطفال في وضعية إعاقة:

يعالج هذا الفصل سياسات الدولة المغربية في مجال تربية وتعليم الأطفال في وضعية إعاقة من خلال دراسة النصوص التشريعية والقانونية، وعلى رأسها دستور المملكة لسنة ٢٠١١ الذي أكد في الفصل (٤٣) منه على مناهضة كل أشكال التمييز بين المواطنين. إضافة إلى الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب على التوالي سنة ١٩٩٣، وسنة ٢٠٠٩، والمتعلقة بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة. هذا إلى جانب النصوص التنظيمية المنظمة لمجال التربية الوطنية كالميثاق الوطني للتربية والتكوين ٢٠٠٠، الذي أكد في الدعامة (١٤) على تيسير ولوج هذه الفئة من الأطفال إلى البنيات والمرافق التعليمية، وذلك بتكليف هندستها وبرامجها التربوية وطرائقها البيداغوجية. مع النص على ضرورة قيام وزارة التربية الوطنية بإحداث مراكز متخصصة بشراكة مع الجهات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني. كما وقف التقرير عند المبادئ والمستجدات التي جاءت بها الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين ٢٠١٥-٢٠٣٠؛ حيث خصصت الرافعة الرابعة للأشخاص في وضعية إعاقة، من خلال التأكيد على حق هذه الفئة في ولوج التربية والتكوين. إلى جانب القانون الإطار ٩٧-١٣ والصادر سنة ٢٠١٦ الذي عزز مبدأ الحق في الاستفادة من الخدمات التربوية في كل المراحل التعليمية، دون أن تكون الإعاقة سبباً في الحيلولة دون التمتع بهذا الحق الدستوري.

لقد شكلت معظم هذه النصوص التشريعية مقدمة لبلورة سياسة المغرب في هذا القطاع. وهو ما يعكس انخراطه، ومنذ وقت مبكر، في مجال التربية الخاصة مع نهاية الستينيات من القرن الماضي، وخاصة الأطفال ذوي الإعاقات السمعية البصرية. ثم بعد ذلك الأطفال ذوي الإعاقات الذهنية في الثمانينيات؛ حيث تم إنشاء مؤسسات خاصة بالمنظمة العلوية لرعاية المكفوفين في المغرب، ومؤسسة للا أسماء للأطفال الصم. ومع نهاية التسعينيات من القرن الماضي، قامت وزارة التربية الوطنية بإحداث أقسام الإدماج المدرسي (CLIS) في عدد من المدن المغربية. وذلك في إطار مشروع رائد وطموح يرمي إلى إدماج كلي أو جزئي للأطفال في وضعية إعاقة في

الأقسام العادية. وقد تمّ تعزيز هذا المشروع وتعميمه في سنة ٢٠٠٦، بعد عقد اتفاقية رباعية الأطراف ضمت كلاً من وزارة التربية الوطنية، ووزارة الصحة، وكتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، ومؤسسة محمد الخامس للتضامن. كما قامت وزارة التربية الوطنية سنة ٢٠١٤ بتجريب نموذج للتربية الدامجة في التعليم الابتدائي، وبعد ذلك، في مستوى التعليم الثانوي الإعدادي سنة ٢٠١٧ بمجال الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة درعة. ولتوحيد الهندسة البيداغوجية لأقسام التربية الدامجة؛ وضعت وزارة التربية الوطنية إطاراً مرجعياً في ديسمبر ٢٠١٧؛ لتيسير الانتقال من مقاربة إدماجية إلى مقاربة دامجة.

الفصل الخامس: تربية الأطفال في وضعية إعاقة : التجارب الميدانية

ويعرض دراسة توثيقية لأهم التجارب في مجال تربية الأطفال في وضعية إعاقة، والتي قام بها مختلف الفاعلين والمتدخلين، اعتماداً على الدراسة الميدانية التي شملت عموم المملكة وهي: جهة طنجة تطوان الحسيمة، وجهة الرباط سلا القنيطرة، وجهة سوس ماسة، والجهة الشرقية. وقد كشف المسح الميداني عن استمرار المقاربة الطبية / لذوي العاهات من المعاقين لدى غالبية الفاعلين والمهنيين (L'approche déféctologique) التي ما تزال تعتمد تقييم حدة القصور، وليس وضعية الإعاقة في تحديد مسار التربية لدى هذه الفئة من الأطفال. كما أن التجليات الاجتماعية السلبية تجاه الشخص المعاق ما تزال سائدة داخل المجتمع، ويزداد الأمر سوءاً، حينما يتعلق بفئة الأطفال. الأمر الذي يحد من مستوى استمرارهم في التعلم في الأقسام العادية جنباً إلى جنب مع الأطفال الآخرين. كما أن الأسر تجد صعوبة في ولوج البنيات التربوية المتخصصة في تشخيص وتقييم وضعية الإعاقة بسبب الإكراهات الجغرافية (بعد المسافات) والفقر، إلى جانب غياب إستراتيجية واضحة للتنسيق بين الفاعلين على المستويات المحلية والجهوية والوطنية. كما بينت الدراسة الميدانية غياب آليات حقيقية في التوجيه التربوي الخاص بهذه الفئة؛ مما يؤثر سلباً على مسارهم الدراسي. هذا فضلاً عن وجود فصل تنظيمي بين فضاءات التعلم؛ حيث يتلقى الأطفال في وضعية إعاقة التعلّات الأساسية المدرسية، مثل القراءة والكتابة والحساب في الأقسام العادية على يد مدرسين غالبيتهم لم يتلقوا تكويناً خاصاً في كيفية التعامل مع هذه الفئة. بينما تخصص المراكز الخاصة والجمعيات المهتمة بتعليمهم التعلّات السوسيو-تربوية كالاستقلالية، والمواطنة، وقيم التنشئة. أما مصادر التمويل الحكومية، فلا تزال ضعيفة جداً،

وتعتمد بالأساس على مجهودات الأسر والإعانات الدولية، وخاصة المنظمات غير الحكومية مثل (Humanité Inclusion) و (Handicap International)، إضافة إلى الدعم التقني الذي تقدمه اليونيسيف (UNICEF). ولهذا الاعتبار، وجه التقرير نداءً إلى الدولة لتحمل مسؤوليتها وتتعهد بالتزاماتها الدستورية.

الفصل السادس: أي نموذج لتربية الأطفال في وضعية إعاقة في المغرب؟

انطلاقاً من خلاصات البحث الميداني، خصص هذا الفصل لتحديد وضعية المغرب في مجال تربية الأطفال في وضعية إعاقة. وذلك من خلال العمل على نمذجة مختلف الاتجاهات والتجارب الموجودة. وهي تجارب وممارسات متنوعة، تحتاج إلى مزيد من الهيكلية والتنسيق للوصول إلى نموذج خاص بالتجربة المغربية في هذا الشأن. وقد خلص الفصل إلى التأكيد على أن النموذج المغربي ما يزال في طور البناء "نموذج في طور البناء". بالرغم من التطورات والمبادرات العديدة التي شهدتها البلاد لتجويد وتطوير النظام التربوي الخاص بالأطفال في وضعية إعاقة. فالانتقال إلى نموذج خاص بالتربية الدامجة يقتضي، رفع التحديات التي ما تزال قائمة أمام هذا التحول، وخاصة تفعيل المبادئ الحاكمة للتربية الدامجة، وتجويد الممارسات والأنشطة التربوية والتدبيرية، إضافة إلى ضرورة العمل على تغيير العقلية والثقافة الاجتماعية السائدة تجاه الإعاقة والشخص المعاق، وتوسيع العرض التربوي وتعميمه في كل الجهات والأقاليم بالمملكة، وتخصيص التمويلات الكافية وتعبئتها بما يضمن نجاح المبادرات والمشاريع ذات الصلة، واعتماد منظومة لتقييم وتقويم جودة وفعالية تربية الأطفال ذوي الإعاقة.

إجمالاً، نخلص إلى أن هذا التقرير، يعد إضافة نوعية لا غنى عنها، في دراسة وتشخيص واقع تربية الأطفال ذوي الإعاقة. أو كما يطلو لأصحاب المقاربة الدامجة وصفهم بالأطفال في وضعية إعاقة. فمنذ حصول المغرب على الاستقلال، وحتى اليوم، لم يشهد هذا القطاع، دراسة تقويمية شاملة في هذا الموضوع تحاول استيعاب كل الفاعلين والمتدخلين. الأمر الذي يمكن أن يقدم أرضية علمية صلبة، يمكن الارتكاز عليها من قبل الدولة وشركائها في الداخل والخارج، لوضع سياسات تربوية/إنمائية لهذه الفئة من أبناء الوطن. وتتجلى قيمة هذا التقرير الموضوعي، في المعطين التاليين، وهما:

- أولاً: أهمية المنظور/ البراديجم المنهجي المعتمد في تشخيص الحالة الراهنة لتربية الأطفال

في وضعية إعاقة بالمملكة. وهو منظور، ينطلق من الدراسة الوثائقية، وينتهي بالاستكشاف الميداني . مع تعزيز وإغناء الدراسة الميدانية، بالمعطيات التي توفرها المقارنة الدولية.

- ثانياً: أهمية المعطيات والمعارف العلمية المتضمنة في نص التقرير؛ فالقارئ يجد نفسه أمام مصدر غني بالمعطيات والبيانات والمعلومات الخاصة بتطور منظومة تربية الأطفال في وضعية إعاقة. لكنه لا يقف عند حدود السرد التاريخي للنماذج والتجارب المختلفة المتبعة في هذا الشأن، بل يحلل المعطيات ويقارنها، بكيفية موسَّعة، عبر المرور بمختلف القطاعات والهيئات المتدخلة في مجال تربية الأطفال في وضعية إعاقة. كما يرصد، وبكيفية نوعية، الموضوع المركزي، والمتعلق بتقييم واقع التربية الدامجة بالمغرب.